

إنقاذ 200 عراقي غمرت السيول منازلهم شمال البصرة

العرب شمال البصرة، وليد مطر المياحي، عن انهيار سدة نهر السويب نتيجة لارتفاع مناسيب المياه القادمة من هور الحويزة. وقال المياحي في تصريح متلفز: إن «الانهيار وقع في نفس المكان السابق الذي شهدته السدة الأسبوع الماضي».

البصرة، محمد خلف نايف، أن «فرق الدفاع المدني وفرت خيما بشكل مؤقت لإسكان العوائل التي تعرضت منازلها للغرق في منطقة الصالحية شمالي محافظة البصرة».

قال مصدر عسكري عراقي، أمس، إن فرق الدفاع المدني أنقذت أكثر من 200 مواطن بعد أن غمرت مياه السيول المتدفقة من شط العرب منازلهم في منطقة شمالي البصرة جنوبي العراق. وأضاف الملازم في الجيش العراقي ضمن قيادة عمليات



الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي يدي بصوته

التصويت مستمر لثلاثة أيام

المصريون يصوتون في استفتاء على التعديلات الدستورية

وكان البرلمان المصري صوت بأغلبية ساحقة من 531 صوتا من أصل 554 نائبا، الثلاثة على التعديلات التي شملت تمديد فترة الرئاسة.

وفي حوار مع صحيفة الأهرام الحكومية الجمعة قال رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات لاشين ابراهيم إن تمرير التعديلات الدستورية يحتاج إلى موافقة «الأغلبية المطلقة من جملة الأصوات الصحيحة ولا يتطلب نصابا معيناً».

وبالإضافة إلى إطالة الفترة الرئاسية، تنص التعديلات على إعادة مجلس الشيوخ (الشورى سابقا) الذي كان قد تم الغاؤه بموجب دستور 2012، بعد انتفاضة 2011 التي أدت إلى سقوط نظام حسني مبارك.

كما سيصبح للرئيس الحق في اختيار رؤساء الهيئات القضائية ورئيس المحكمة الدستورية والنائب العام، ويجوز له تعيين نائب واحد أو أكثر. وشملت التعديلات تحديد حصة 25% للنساء في البرلمان.

وتحضر أعلانات عديدة، تبث في التلفزيون المصري أو في الأذاعة، المصريين على المشاركة في الاستفتاء تحت عنوان «اعمل الصح» (افعل الصواب).

وغابت الأصوات المعارضة للتعديلات الدستورية في مصر بشكل ملحوظ عن الساحة.

ففي البرلمان صوتت 22 نائبا فقط ضد التعديلات الدستورية أو امتنعوا عن التصويت، بينما اقتصر المعارضة تقريبا على مواقع التواصل الاجتماعي تحت وسم

فتحت مراكز الاقتراع أمس في مصر للاستفتاء على تعديلات دستورية يفترض أن تسمح للرئيس عبدالفتاح السيسي الذي تولى السلطة في 2014، بتمديد ولايته وتعزيز سلطاته.

أدلى السيسي بصوته في القاهرة عند فتح مراكز الاقتراع في الساعة التاسعة (07.00 غ)، حسب لقطات بثها التلفزيون الحكومي. ويفترض أن يستمر التصويت ثلاثة أيام ويبلغ عدد الناخبين المسجلين نحو 62 مليوناً، حسب بيانات الهيئة الوطنية للانتخابات. ويتوقع أن تعلن النتائج في 27 أبريل المقبل. يجري الاقتراع وسط انتشار أمني مكثف من الجيش والشرطة وعناصر من الشرطة النسائية، حول مراكز الاقتراع المزينة بالوان العلم المصري، وفق مراسلي فرانس برس.

وبثت مراكز الاقتراع في حي المنيل (غرب القاهرة) أغاني وطنية أمام أبوابها، وعلقت صور الرئيس السيسي على الحوائط الخارجية للجان الاقتراع.

وتسمح التعديلات بتمديد الولاية الرئاسية الثانية إلى ست سنوات، مما يتيح للسيسي البقاء في الرئاسة حتى 2024. ويجوز له بعد ذلك الترشح لولاية أخرى ما يسمح له بالبقاء في السلطة حتى عام 2030. ومنذ أسبوع امتلأت شوارع القاهرة وغيرها من مدن البلاد بلافتات تدعو إلى تأييد التعديلات على دستور 2014 الذي حدّد الولايات الرئاسية بلفتين مدة كل منهما أربع سنوات. كما انتشرت حملات «نعم» الاعلانية في الصحف.

من جهتها قالت جامعة الدول العربية في بيان إنها «أرسلت الجمعة أعضاء بعثتها لمتابعة الاستفتاء على تعديلات الدستور في مختلف المحافظات» المصرية.

وبدا المصريون في الخارج التصويت في هذا الاستفتاء الذي ينتهي الأحد. وقال ابراهيم في حوار مع صحيفة الأهرام إن «أربع دول لم يتم إنشاء لجان للاستفتاء بها وهي ليبيا وسورية واليمن والصومال، نظرا للظروف الأمنية بالغة التعقيد».

، في اقتراع واجه فيه منافسا واحدا وشهد حملة اعتقالات للمعارض.

ويرى مركز «صوفان سنتر» للتحليل الأمني ومقرها في نيويورك أن التعديلات الدستورية «ستقوي قبضة السيسي على النظام السياسي في مصر».

وقال المركز في بيان الخميس إنه «لا توجد معارضة علنية تُذكر للتعديلات الدستورية، وهي نتيجة محتملة للطبيعة القمعية للحكومة المصرية».

والتعبير عن موقفه بحرية والتصويت بلا»، ويجري هذا الاستفتاء بينما نجحت انتفاضتان شعبيتان في الجزائر والسودان المجاور وأدتا إلى استقالة رئيس وأسقاط الأخر.

انتخب السيسي للمرة الأولى في 2014 بأغلبية 96.9% من الأصوات، بعد عام من الاطاحة بالرئيس الإسلامي محمد مرسي عقب انتفاضات شعبية ضد حكمه. واعد انتخابه في مارس 2018، بأغلبية 97.08%

#للتعديل الدستور. وأعلنت الحركة المدنية الديمقراطية وهي ائتلاف مصري سياسي معارض يضم عددا من الأحزاب والشخصيات السياسية المعروفة، في بيان الخميس «رفضها بكل الوضوح والحسم التعدي على الدستور»، مؤكدة أن «تلك التعديلات غير الدستورية مرفوضة شكلا وموضوعا». ودعت المواطنين إلى «التصدي لذلك العدوان الصارخ عليه وكسر حواجز الخوف

في هجمات لتنظيمات وفصائل خلال 48 ساعة

سقوط أكثر من 50 قتيلاً في صفوف قوات النظام السوري



صورة ارشيفية

البرهان: نعمل على استكمال مطالب الشعب السوداني: الإعلان عن مجلس سيادي مدني اليوم

أعلن تجمع المهنيين السودانيين اعترافه الكشفي عن تشكيله مجلس سيادي مدني يحل محل المجلس العسكري. وأوضح أنه سيتم الإعلان عن أسماء أعضاء المجلس السيادي المدني خلال مؤتمر صحفي اليوم الأحد خارج مقر القيادة العامة للجيش، كما كشف قيادي في المعارضة السودانية أن المعارضة ستطرح مرشحين أغلبهم تكنوقراط.

وقال القيادي في قوى إعلان الحرية والتغيير، الناطق باسم قوى الإجماع الوطني ساطع الحاج في تصريحات لصحيفة «النيان»، إن 80% من قرارات المجلس العسكري حتى الآن لا ترمي في اتجاه تكريس السلطة بيده، مشيراً إلى أن قراراته بإقالة المسؤولين من موز النظام السابق والمتماهي معه سياسياً وفكرياً وعزلهم من وزارات الخارجية والإعلام وغيرها، إيجابية، وتضي في اتجاه تأمين الانتقال السلس للسلطة.

من جانبه، قال حسن رزق، نائب رئيس حزب الإصلاح الآن والأمين السياسي للجبهة الوطنية للتغيير، إن الأوضاع تسير إلى الترتيب السلس لأن المجلس الانتقالي العسكري أعطي فرصة للأحزاب لتقديم رؤيتها لفترة تنتهي اليوم لتحديد شخصية مقبولة من الجميع تتولى الحكومة وترشيح الوزراء وأشار، أن المجلس قد يتحول إلى مجلس للأمن والدفاع ثم يتم ضم بعض القضاة والشخصيات الأخرى حتى يتبعد عن الطابع العسكري.

هذا وكان الآلاف من السودانيين قد احتشدوا أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم وأكادوا تمسكهم بتنفيذ مطالب الستة لحرارهم، المتمثلة في تصفية النظام، وتشكيل حكومة مدنية، وهيئة تشريع، ومجلس رئاسي مدني، ومحاربة الفساد وإصلاح الاقتصاد، وإعادة هيكلة جهاز الأمن القومي، وفي نفس الوقت سلم تجمع المهنيين وتحالفات المعارضة مقترحاتهم للمجلس العسكري بخصوص الفترة الانتقالية.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الانتقالي العسكري السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أنه يعمل حالياً على استكمال مطالب جماهير الشعب السوداني وأهداف الثورة.

وقال لصحيفة «الجزيرة» السودانية في عددها الصادر أمس السبت، إنهم «جاؤوا من أجل الشعب وإكمال مطالب ثورته خاصة مطالب المعصمين في محيط القيادة».

يوقعا التنظيم منذ انتهاء «الخلاقة».

ورغم تجريده من مناطق سيطرته في شرق سورية، لا يزال التنظيم ينتشر في البادية السورية المتراصة المساحة والتي تمتد من ريف حمص الشرقي وصولاً إلى الحدود العراقية.

ويؤكد محللون وخبراء عسكريون أن القضاء على «الخلاقة» لا يعني أن خطر التنظيم قد زال مع قدرته على تحريك خلايا نائمة في المناطق التي طرد منها وانطلاقاً من البادية السورية.

وأعلنت قوات سورية الديمقراطية الشهر الماضي، بدء مرحلة جديدة من القتال ضد التنظيم، بالتنسيق مع التحالف الدولي، وتستهدف خلاياه النائمة التي تقوم بعمليات خطف وزرع عبوات ناسفة وتنفيد اغتيالات وهجمات انتحارية تطال أهدافاً مدنية وعسكرية على حد سواء.

تشهد سورية نزاعاً دامياً متشعب الأطراف، تسبب منذ اندلاعه في العام 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص ودمار هائل في البنى التحتية ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

الإرهابية وإخراجها» من إدلب. على جبهة أخرى في سورية، أحصى المرصد السبت مقتل 35 على الأقل من قوات النظام ومسلحين موالين لها جراء هجمات شنها تنظيم الدولة الإسلامية منذ الخميس في البادية السورية، وتعدّ الأضعف منذ إعلان سقوط «الخلاقة» قبل شهر.

وأفاد مدير المرصد رامي عبد الرحمن وكالة فرانس برس السبت عن «مقتل 27 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، بينهم أربعة ضباط كبار، جراء هجمات التنظيم في ريف حمص الشرقي».

كما قتل «ثمانية آخرون من قوات النظام بينهم ضابطان» في هجوم مماثل شنه التنظيم الخميس في بادية مدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي.

وتبنى التنظيم عبر بيان نشرته وكالة أنعاق الدعائية التابعة له، ليل الجمعة السبت، تداولته حسابات جهادية على تطبيق تلغرام لتنفيذ الهجوم. وأفاد عن «كمين» بدأ الخميس «عندما حاولت قوات النظام تقفي أثر مجموعات من مقاتلي الدولة الإسلامية»، مشيراً إلى «مواجهات» استخدمت فيها «شتى أنواع الأسلحة»، واستمرت لنحو 24 ساعة.

ويعد هذا الهجوم، وفق عبد الرحمن، «الأكبر» الذي يشنه التنظيم منذ إعلان قوات سورية الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية في 23 مارس القضاء التام على «الخلاقة» التي أعلنتها في العام 2014 على مناطق سيطرته في سورية والعراق المجاور. وقال إن «حصيلة القتلى هي الأعلى» التي

الدائمة للفصائل المعارضة في سبتمبر. وينص على إقامة «منطقة منزوعة السلاح» بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل الجهادية على رأسها هيئة تحرير الشام. ولم يتم استكمال

جاء هذا الهجوم وفق المرصد، بعد قصف صاروخي ومدفعي لقوات النظام استهدف بعد منتصف ليل الجمعة السبت مناطق في ريف حلب الغربي وريف إدلب الجنوبي الشرقي ومناطق مجاورة.

وصعدت قوات النظام منذ فبراير وتيرة قصفها على المنطقة المشمولة بالاتفاق، ونهتهم دمشق أنقرة بـ«الكلوك» في تنفيذ. ودعا الرئيس بشار الأسد خلال استقباله الجمعة وفداً روسياً إلى تطبيق الاتفاق في إدلب عبر «القضاء على المجموعات الإرهابية المتواجدة فيها».

وجبّ الاتفاق الروسي-التركي إدلب، التي تؤولي وأجزاء من محافظات مجاورة نحو ثلاثة ملايين نسمة، حملة عسكرية واسعة لطالما لُوحث دمشق بشنّها. وبشكل صير المنطقة محور جولة جديدة من مباحثات أستانا تُعقد يوم الخميس والجمعة المقبلين في عاصمة كازاخستان برعاية كل من روسيا وإيران وتركيا.

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الثلاثاء في دمشق إن «على ضامني مسار أستانا، إيران وروسيا وتركيا، الالتزام بالتعهدات المرتبطة بملف إدلب»، ومن ضمن «أهم هذه الالتزامات نزع سلاح الجماعات

أو وقعت هجمات شنتها فصائل في مناطق عدة في سورية، نحو 50 قتيلاً في صفوف قوات النظام ومسلحين موالين لها، قتل غالبيتهم خلال اليومين الماضيين جراء هجمات لتنظيم داعش تعد الأضعف منذ إعلان سقوط «الخلاقة».

وبعد ثماني سنوات من نزاع دمير، تسيطر قوات النظام حالياً على نحو ستين في المئة من مساحة البلاد، بينما لا تزال مناطق عدة خارج سيطرة أبرزها مناطق سيطرة الأكراد في شمال وشرق البلاد، ومحافظة إدلب التي تسيطر هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) عليها، بينما تحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بانتشاره في البادية الممتدة من ريف حمص الشرقي (وسط) حتى الحدود العراقية.

وأحصى المرصد السوري لحقوق الإنسان السبت مقتل 13 عنصراً على الأقل من قوات النظام ومقاتلين موالين لها جراء «هجوم عنيف شنه» جيش أبو بكر الصديق+ التابع لهيئة تحرير الشام فجر السبت على حواجز ونقاط تابعة لقوات النظام عند الأطراف الغربية لمدينة حلب، شمالاً.

واندلعت إثر الهجوم «معارك عنيفة لا تزال مستمرة، تترافق مع قصف متبادل بين الطرفين»، وفق المرصد الذي أحصى مقتل ثمانية على الأقل من عناصر الفصيل الجهادي. وتحتفظ فصائل إسلامية وجهادية بسيطرتها على ريف حلب الغربي الذي يشكل مع محافظة إدلب المجاورة وأجزاء من محافظات حمادية، منطقة يشملها اتفاق توصلت إليه موسكو الدائمة لدمشق وأنقرة

فتح: لا حل قريب أو بعيد دون القدس

أكد عضو المجلس الثوري المتحدث باسم حركة «فتح» الفلسطينية أسامة القواسمي أنه لا حل من قريب أو بعيد دون أن تكون القدس، كما أقرها القانون الدولي عاصمة لدولة فلسطين.

وقال القواسمي رداً على المبعوث الأميركي للشرق الأوسط، جيسون غرينبالت: «نحن لم نستلم أفكاركم مكتوبة، وإنما استمعنا إلى تصريحاتكم ورأينا أفعالكم عبر عامين على الأرض المخالفة للقانون الدولي، ولست بحاجة إلى أكثر من هذا الوضوح في الأقوال والأفعال لكي نحكم على أفكاركم بأنها فاشلة وغير قابلة للتطبيق مطلقاً».

وكان غرينبالت طلب في تصريحاته الأخيرة «عدم إضاعة الفرصة والانتظار، وعدم الحكم مسبقاً على صفقة القرن». وأوضح القواسمي في بيان أمس بثته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن «مجرد اعتبار القدس موحدة عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، كفيل أن ترفض أي شيء يصدر عنكم، فما بالكم بسلسلة القرارات المتتالية الظالمة والمجحفة بأسيط حقوقنا، فلا حل من قريب أو بعيد دون أن تكون القدس، كما أقرها القانون الدولي عاصمة لدولة فلسطين». وأضاف: «لا يمكن لنا أن نقبل حتى بقراءة أفكاركم التي صيغت بتطابق مطلق مع موقف المبعوث الإسرائيلي المتطرف، والتي تلغى تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، وتدخل الصراع في دهايلز وأتون الصراع الديني الذي سيرحق الأخضر واليابس».